مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

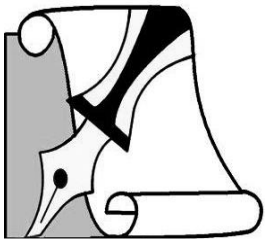

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مع أن تأليف الحكومة، كما الدوران من حول حكومة تصريف الأعمال، يتصدران واجهة الاهتمامات والسجالات، ومن خلالها التأويلات والتوقعات، إلا أن معظم الأفرقاء باتوا الآن في فلك الانتخابات الرئاسية الوشيكة بعد أسابيع.

فقد بات من شبه المؤكد أن لا حكومة قريبة لا بل لا حكومة قبل استحقاق رئاسة الجمهورية الذي يبدأ عده العكسي فعليا على الصعيد الدستوري منذ شهر أيلول المقبل.

والحال أن البلاد ما زالت حتى اللحظة خارج المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد. ومن المعلوم بأن ولاية رئيس الجمهورية ميشال عون تنتهي في 31 تشرين الأول المقبل، لكن مجلس النواب يستطيع أن يبدأ بانتخاب رئيس جمهورية جديد إعتبارا من الأول من أيلول، وهو ما يتردد بأن رئيس المجلس نبيه بري سيعمد إلى محاولته عبر دعوة المجلس الى الإنعقاد في ذاك الشهر.

للتذكير، فإنه في حال لم يوفق المجلس في انتخاب الرئيس في الأيام العشرة الأخيرة قبل 31 تشرين الأول،عندها يصبح المجلس في حالة انعقاد حكمي لانتخاب الرئيس. لكن بالنظر الى كل المعطيات الحالية فإن من المرجح بأن فراغا رئاسيا في انتظار اللبنانيين، والسؤال ليس هنا، بل إلى متى سيستمر هذا الفراغ؟

البعض يرى أن الفراغ سيطول بينما يرى البعض الآخر بأنه سيقتصر على أشهر، في الوقت الذي تجزم فيه وجهة نظر أخرى بأن لا فراغ وبأن الرئيس سينتخب حكما..

في كل الأحوال ثمة دور هنا سيتولاه رئيس المجلس النيابي نبيه بري وله الصلاحية الدستورية الحصرية لتوجيه الدعوة إلى انتخاب الرئيس بحسب المادة 73، من اليوم الأول في المهلة

الدستورية (الساعة الصفر منتصف ليل 31 آب)، إلى الساعة الصفر ليل اليوم الذي يسبق اليوم العاشر لانتهاء المهلة عندما يصبح المجلس في انعقاد حكمي بلا دعوة.

ليس ثمة قيد يلزم رئيس المجلس بتوجيه الدعوة إلى جلسة انتخاب الرئيس في اليوم الأول للمهلة الدستورية، ولا في الأسبوع الأول ولا في الشهر الأول حتى، إلا أنها قد تكون واجبة قبل اليوم العاشر لانتهائها قبل أن يفقد الصلاحية هذه. لذا غالبا ما غدا توجيه الدعوة ثمرة جهود يبذلها رئيس المجلس – ذلك ما كان يحصل قبل اتفاق الطائف – لتوفير أوسع توافق على رئيس جديد للبلاد، كما على إدارة الاستحقاق بين متنافسين.

على أن الأمر في انتظار التطورات الاقليمية والدولية المقبلة إذ أن الحل – التسوية سيأتي ضمن رزمة واحدة خارجية وداخلية.

فلطالما كان انتخاب الرئيس، مثل أي شأن كبير آخر، متعلق بالخارج، وإن كان تأثير الخارج يضعف كلما تعزز اتفاق الداخل، ولعل الانتخابات الرئاسية الأخيرة في العام 2016 تشكل مثالا على ذلك، مع تقدير أن محور حزب الله في الداخل والخارج كانت له الكلمة الحاسمة في منع انتخاب رئيس ضد محور المقاومة، أولا، ومن ثم في اختيار العماد ميشال عون، ثانيا.

في هذه الأثناء سيكون لحكومة تصريف الأعمال كلمتها في الحكم، وذلك للمرة الأولى في التاريخ اللبناني، والدستور قد نص على ذلك عبر اعتباره أنه في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة، فإن صلاحيات الرئاسة تُناط وكالة بمجلس الوزراء مجتمعا حسب المادة 62 من الدستور، والأخير لا يميز بين حكومة أصيلة وأخرى في إطار تصريف الاعمال ومستقيلة والتي من المنتظر أن تمارس صلاحياتها بالمعنى الضيّق لتصريف الأعمال، أي بكل ما هو ملح

وضروري، شرط ألا تلقي أعباء مالية جديدة على الدولة وألا تلزم الحكومة المقبلة بالتزامات لا يمكن الرجوع عنها..

ولكن قبل الولوج في المعركة الرئاسية بذاتها، من المفيد الاطلالة تاريخيا على استحقاق الرئاسة، الماروني بامتياز.

فبعد نحو 80 عاما على تكريس المارونية عرفا لرئاسة الجمهورية، يبدو أن مقولة الرئيس الماروني القوي سقطت فعليا في هذه اللحظة بعد إخفاق كل التجارب الماضية منذ الاستقلال، أقله، حتى اليوم.

والمقصود بالرئيس القوى الرئيس الحاصل على شعبية يعتد بها في الشارع المسيحي أو الأولى، وليس الرئيس الذي قد يستند إلى قوة وازنة سواء في السياسة أو في العسكر أو في الاقتصاد، أو ذلك الحاصل على شرعية خارجية، إقليمية أو دولية، أو كليهما.

منذ عهد الرئيس القوي الأول بشارة الخوري، بدا أن وصفة الرئيس القوي ليست سوى فاتحة أزمات في البلاد، وليس حلول. الرجل الذي حل بطلا للاستقلال على اللبنانيين، سرعان مع اتسم عهده بالفساد والتآمر على أخصامه وصولا الى السقوط بعد تمديد ولايته ثلاث سنوات تضاف الى الستة التي منحه اياها الدستور والذي منعه من العودة الا بعد انتهاء ولاية خلفه، وجاء هذا السقوط عبر انقلاب شعبي أبيض العام 1952.

لم يكن كميل شمعون الذي خلفه أفضل حالا، وعلى رغم أن لبنان شهد ازدهارا اقتصاديا بين 1952 و1958، إلا أن شمعون ارتكب خطيئة كبرى في فضيحة تزوير الانتخابات النيابية للمجيء بمجلس نواب مطواع له مسقطا أخصامه الكبار، ثم أنه انخرط في سياسة الأحلاف

وعادى المد الناصري وكان الرئيس الاول الذي يخرج عن مبدأ عدم الاصطفاف الذي اتفق عليه اللبنانيون ضمن روح الدستور والاستقلال في 1943.

خلف قائد الجيش فؤاد شهاب، شمعون، وهو كان في استطاعته خلافة الخوري قبله لكنه رفض، ثم أنه رفض أيضا التمديد لنفسه مُوليا شارل الحلو في العام 64، في ما اعتبره استمرارية للشهابية، قبل أن يتمرد الحلو عليه كما على المكتب الثاني قبل أن يسقط العهد الشهابي مع حلول سليمان فرنجية في الرئاسة العام 1970 متفوقا بصوت واحد على الياس سركيس، الشهابي، وبعد عامين من هزيمة الشهابية الفعلية في الانتخابات النيابية عبر الحلف المسيحي الثلاثي: بيار الجميل وكميل شمعون وريمون إدة.

لكن شهاب والحلو لم يعتبرا في التصنيفات من الرؤساء الأقوياء، لافتقادهما للعصبية المسيحية المارونية، بينما جاء فرنجية حاصلا على دعم مسيحي كبير وهو اتخذ في ولايته خيارات عبرت عن عصبية مسيحية منها انخراطه في الجبهة اللبنانية ومنها مواجهته للمقاومة الفلسطينية ومنها ايضا محاولة قمع رئاسة الحكومة السنية..

وكان من نتيجة الرئاسة القوية (المفترضة) لفرنجية، مسيحيا وأمنيا، أن أسقطته أيضا بعد تلك الخيارات، وقد اندلعت الحرب الأهلية في عهده لينتهي رئيسا ضعيفا وليستعجل المسؤولون خلافته من سركيس نفسه وتقديم موعد انتخابات الرئاسة العام 1976.

سركيس، الرجل النزيه والشهابي المؤسساتي، بدا دخيلا على السياسة اللبنانية الغارقة في الحروب. وبينما كان من مصلحة البلاد أن ينتصر في معركته الرئاسية قبلها بست سنوات، لم يكن عصر الحرب الأهلية مؤاتيا له وسعى إلى إدارة الأزمة بدلا من محاولة حلها، ومن نافل القول بأنه لم يكن ذلك الرئيس القوي بالمفهوم المسيحي.

مع حلول الرئيس أمين الجميل على سدة الرئاسة العام 82، كان الخيار الأفضل للمسيحيين الذي تيتموا باغتيال شقيقه بشير، وكان الجميل حاصلا على تأييد الفصائل المسيحية بعد توحيدها بالدم على يد بشير. كان ذلك قبل زمن الانتفاضات وخسارة الجميل معاركه العسكرية والسياسية وصولا الى طرده من قبل الزعيم الجديد للقوات اللبنانية حينها سمير جعجع، الصاعد بقوة مشكلا الزعامة المسيحية الجديدة قبل صدامه الدموي مع قائد الجيش حينها ميشال عون، الطامح بدوره للرئاسة بكل الوسائل ومن بينها حرب التحرير التي شنها على الجيش السوري وحلفائه، قبل خسارته المعركة في 13 تشرين الاول 1990..

في عصر الطائف تقلصت صلاحيات رئيس الجمهورية كثيرا، وإن تعلق الأمر أحيانا بطبيعة شخصية الرئيس الذي استمر ممتلكا تواقيع مهمة تجعله قادرا على المناورة كما كانت الحال مع الرئيسين إميل لحود وميشال عون.

ومنذ انتخاب الياس الهراوي في 1989، مرورا بقائد الجيش إميل لحود بين 1998 و2007 (مع التمديد ثلاث سنوات)، وصولا الى خلف الاخير في المؤسسة العسكرية وفي الرئاسة ميشال سليمان (2008 – 2014)، لم يحصل المسيحيون على رئيسهم القوي وهم قبلوا على مضض بخيار سليمان بعد التغيرات الدراماتيكية مع الانسحاب السوري في 2005 ومن بعده اتفاق الدوحة 2008 على أثر أحداث أيار من ذاك العام.

مع الاتفاق على العماد ميشال عون رئيسا في 2016، سرى بين المسيحيين بأنهم أخيرا توصلوا الى ايصال الرئيس المسيحي الشرعي، لا سيما وأن خيار عون جاء بالاتفاق مع القوة المسيحية الثانية حينذاك القوات اللبنانية وسط عرس شعبي.

لكن اللعنة المارونية بتنازع أقطاب الطائفة دوما عبر التاريخ، جعل من إتفاق معراب محطة إيجابية فقط ولكن ضمن سيل تاريخي من النزاعات كان أهمها عبر التاريخ بين عون وزعيم القوات سمير جعجع.

فقد كتب هذا النزاع التاريخ النهائي للهزيمة المسيحية ومهد الطريق أمام إتفاق الطائف الذي نزع من المنصب المسيحي الرئيسي مخالبه، والذي كان حتى أسوأ من الاتفاق الثلاثي على المسيحيين في 1986، والذي أسقطه جعجع نفسه حين ثار على زعيم القوات حينها إيلي حبيقة الذي كان عقد الاتفاق مع السوريين وحلفائهم زعيم حركة أمل نبيه بري وزعيم الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط.

بهذا العرض يتضح أن الرئيس المسيحي "القوي" لم يحل بردا وسلاما على اللبنانيين، منذ بشارة الخوري وصولا الى ميشال عون. ذلك ان الانقسام الماروني الماروني الأزلي والصراع على السلطة والحصص في الحكم سيحولون دون حكم هذا الرئيس القوي.

اليوم تحتاج البلاد أكثر ما تحتاج إلى تسوية داخلية حول الرئاسة تنتج رئيسا في إمكانه التواصل مع الجميع، داخليا وخارجيا، خاصة وان لبنان في مرحلة دقيقة وكارثية وهو في حاجة الى التسوية الخارجية أولا، التي ستصنع هوية الرئيس بإخراج داخلي.

هذه الخلاصة هي على ما يبدو ما دفع البطريركية المارونية إلى تبني طرح مرشح غير استقطابي، بعد أن نادت في السابق بالرئيس القوي وحصرت نادي المرشحين لاختيار شخصية مسيحية ذات حيثية.

على أن التجربة تفيد بأن الرئيس القوي ليس سوى فاتحة للمزيد من الأزمات، وهو ما بات يعلمه الموارنة قبل غيرهم، وبات الجميع يريد تمرير الزمن برئيس، قد يفتقد اللون والنكهة المارونية، لكنه قد يساهم في المخرج من الأزمة.

بالنسبة إلى القوتين المسيحيتين الرئيسيتين، سمير جعجع عن القوات اللبنانية وجبران باسيل عن التيار الوطني الحر، لن يكون في مقدورهما الوصول. جعجع أحرق مراكبه بتصميم غريب وبات يعتمد فقط على التزكية الخارجية. لكنه سيحاول ترشيح شخصية من عندياته (تردد هنا إسم زوجته والنائب ستريدا جعجع)، لكنه لم يتفق حتى اللحظة مع مناوئي حزب الله على شخصية واحدة.

أما باسيل فقد يلجأ هو الآخر إلى تسمية شخصية من قبله، ولا دليل حتى الآن على ما تردد عن قبوله بزعيم تيار المردة سليمان فرنجية، وقد يحاول شراء الوقت ريثما يتخلص من العقوبات الاميركية ويستعيد شيئا من الثقة المفقودة به من قبل كثيرين في الداخل والخارج. وقد تكشف الايام المقبلة عن مفاجآت باسيلية تجعل منه ناجياً من طوفان الداخل والخارج إذ أن استبعاده من الرئاسة لصالح خصم ولو حليف، سيرسم استبعاده نهائيا من السباق في المستقبل لا سيما في مرحلة ما بعد ميشال عون التي قد تشهد خضّات تياريّة.

أما فرنجية، صاحب الحظوظ الكبرى، فدون وصوله مصاعب وان كان تخلص من وصمة الشخصية الضعيفة مسيحيا مع سقوط نظرية الرئيس القوي، وهو لم يحظ حتى اللحظة بموافقة خارجية، أميركية – خليجية، وهو المصنف على يمين باسيل في محور الممانعة، وإن كان بلبوس غير مستفز.

هنا تحدث كثيرون منذ قبل الانتخابات النيابية العامة في 15 أيار الماضي، عن افتتاح الانخراط في الانتخابات الرئاسية في الإفطار الذي جمع فيه الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله باسيل وفرنجية. تبع ذلك غزل بين الشخصين بعيدا عن هجومات الماضي. ومن نافل القول إن الطرفين يستمدان قوتيهما في الانتخابات النيابية وتحالفاتها وتأليف الحكومات كما في المعادلة السياسية وتوازن القوى الداخلي من الحزب، وسيكون طبيعيا ان حسم تنافسهما بين يدي هذه المرجعية المعتادة على فض خلافات فريقيهما مع حرص الحزب على أصدقائه وحلفائه والوقوف إلى جانبهم. فعلت ذلك عام 2015 عندما رشح الرئيس سعد الحريري فرنجية للرئاسة، فغلب حزب الله كفة ترشيح الرئيس ميشال عون على كفته. تراجع الثاني وتقدّم الأول وترأس الجمهورية.

عام 2015 أيد فرنجية بعد ترشيح الحريري له، بري وجنبلاط. وكون حزب الله لا ينتظر موافقة حزب القوات اللبنانية ولا يحتاج إليها. فإن انضمام باسيل إلى هذا المعسكر، بعد أن يجتمع من حول ترشيح فرنجية الحلفاء، يجعل انتخابه حتميا من الدورة الثانية للاقتراع بالأكثرية المطلقة، بعد أن يكون التأم في القاعة 86 نائبا، هم غالبية الثلثين المقيدة لافتتاح الجلسة وإجراء دورات الاقتراع المتتالية.

على أن سقوط نظرية الرئيس القوي ستفيد في تراكم أسماء عديدة تشكل حالة وسطية وتستطيع محاورة الخارج وكسر المقاطعة عن لبنان، مثل قائد الجيش جوزف عون وزياد بارود ومروان شربل ونعمة إفرام وأسماء أخرى..

وبذلك يتضح أن لبنان، الكيان غير المرتقي لصفة الوطن، شهد لعنة النزاعات المارونية، سيما بعد استقلاله العام 1943، فتآمر القادة الموارنة على بعضهم البعض في مراحل مختلفة للتاريخ

اللبناني، باستثناء بعض المحطات مثل الحلف الثلاثي العام 1968 ضد الشهابية، أو الجبهة اللبنانية في السبعينيات وسط خطاب تقسيمي سقط مع الهزيمة في الحرب الاهلية وتسوية الطائف، أو اتفاق معراب في 2016 بين جعجع وعون، لكن سرعان ما استعاد الموارنة طبيعتهم الانقسامية السلطوية وصراعهم على الرئاسة حتى درجت دعابة في الماضي بأن كل ماروني هو مرشح طبيعي لرئاسة الجمهورية..

في الخلاصة فقد أسقطت لعنة النزاعات بين الموارنة نظرية الرئيس القوي، وقد لا يكون ذلك لغير صالح البلد، ولكنه أيضا لن يمهد لتغيير دراماتيكي للنظام السياسي في البلاد أو لتطبيق جديّ لاتفاق الطائف، من دون رئيس مسيحي صاحب شرعية واضحة، ناهيك عن شرعية أخرى متعلقة بالتمثيل السني اليوم، يبحثان في مستقبل نظام الطائف أو صيغة تعايش جديدة بين الطوائف اللبنانية، ولذلك بحثه الآخر في مرحلة أخرى مغايرة لليوم.

لكن في حال انتقلنا إلى الواقع العملي لهذا الاستحقاق الكبير، فإن المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية على الباب وتبدأ بعد شهر ونصف شهر. سيكون ملزما انتخاب الرئيس في خلالها في حد أقصى شهران، إلا أن موعدها الإجرائي لا يبدأ بالضرورة منذ يومها الأول. وربما تحتاج إلى استنفاد معظمها وأحيانا كلها. وقد حدث بالفعل ثلاث مرات قبل اتفاق الطائف وبعده أن تمر من دون أن ينتخب الرئيس الجديد. لكن يحدث أيضا بعد أن تنقضي، وتطوى عندئذ صفحة احترام الدستور والتزام أحكامه، انتخاب الرئيس خارجها كأمر واقع فلا ينشأ إذاك عن واقع دستوري طبيعي.

أما بالنسبة إلى هوية الرئيس المقبل، فإن المهم اليوم ليس الإسم بل طبيعة التسوية التي ستأتي بهوية الرئيس. وعلى الرئيس المقبل أن لا يكتفي بإدارة الأزمة الحالية والكبرى في تاريخ البلاد، بل في اجتراح الحل أو المشاركة في ذلك على أقل تقدير.

وفي حال ذهبت المنطقة إلى تسوية، كوننا لا نستطيع مقاربة ظروف المنطقة بعد أشهر كما نقاربها في هذه اللحظة، فإن حظوظ رئيس التسوية والتوافق ستكون الأكبر.

أما إذا حصلت المواجهة، فإن حسابات مجلس النواب باتت مختلفة عن السابق وأصبح عبارة عن أقليات كبيرة على بعضها الإئتلاف لتشكيل أكثرية لازمة لانتخاب رئيس. والتعطيل قد يأتي هذه المرة من المعسكر المخاصم للحزب في الداخل والمدعوم خارجيا في حال توافرت النيّة، والمسألة هنا ليست صعبة لإيجاد الثلث اللازم لتعطيل جلسات نصاب انتخاب الرئيس.

أما الخطاب فيبدو جاهزا لذلك فقد بدأت منذ اليوم الخُطب التي تدعو إلى مواجهة مرشح الحزب. وبعيدا عن تلك الخطب المتطرفة، فإن الكلام المعسول هو السائد هنا مثل أن المطلوب اعتماد معايير وطنية لانتخاب رئيس الجمهورية أولها أن يكرس الرئيس المفترض نوعا من التوازن في علاقات لبنان الإقليمية والدولية. وثانيها أن يكون موقفه واضحا من استعمال لبنان منصة إنطلاق للمشروع الإيراني في المنطقة. وثالث المعايير أن ينتخب رئيس للجمهورية يساهم في تخفيف الانقسامات بين اللبنانيين. لا أن يكرسها ويعززها كما حصل في عهد عون. وكما حصل في مرحلة التمديد لإميل لحود. أما المعيار الرابع فمنطلقه البحث عن رئيس للجمهورية قادر على متابعة وضع لبنان على سكة التعافي الاقتصادي والمالي، بدلا من الغرق في حسابات المحاور ومصالحها. ويحتاج هذا إلى تفاهمات مع المؤسسات الدولية، ووضع سياسات

اقتصادية تأسيسية للبلد. وهذه المعايير يجب أن تنطبق على رئيس الحكومة المقبل، المفترض أن يترأس أول حكومة في العهد الجديد.

أمام ذلك لا بد من الوقوف أمام مسألة ثابتة: الانهيار اللبناني آخذ في التوسع، ولم يعد في الإمكان البحث عن محاولات ترقيعه. فأي محاولة للترقيع تؤدي إلى اتساع الانهيار من جوانب أخرى ومختلفة. وهو ما يعطي دفعا لوجهة النظر التي تقول إن المطلوب رئيس وسطي يمكنه تشكيل نقطة التقاطع بين الجميع.